مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد7،العدد 2 – جوان 2020

تداعيات حادثة ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958م على منطقة المغرب العربي

The effects of the incident of Sakiet Sidi Youssef February 8, 1958 on the Maghreb States

د.عبد الوحيد جلامة، جامعة أم البواقي، الجزائر.
djelama1987@gmail.com

تاريخ التسليم:(2020/09/25)، تاريخ التقييم:(2020/01/23)،تاريخ القبول:(2020/03/12)

ملخص :

منذ انطلاقة الثورة التحريرية الجزائرية سنة 1954م، اتبعت السلطات الاستعمارية الفرنسية سلسلة من الإجراءات السياسية والعسكرية والتي هدفت من ورائها إلى عزل الثورة عن محيطها المغاربي والدولي، لذا قامت السلطات الاستعمارية بشن حرب شرسة على طول الحدود الشرقية، خصوصا بعد إصدار قانون حق التتبع، الذي يسمح للجيش الفرنسي بتتبع أفراد جيش التحرير الوطني إلى داخل الأراضي التونسية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز تداعيات حادثة ساقية سيدي يوسف– 8 فيفري 1958م– على تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وكيف أدخلت القضية منطقة المغرب العربي في دوامة الصراع السياسي والإستراتيجي بين القوى الكبرى.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، معارك الحدود، حق التتبع، ساقية سيدي يوسف، المساعي الحميدة.

Abstract :

As soon as the Algerian revolution broke out in 1954, the French colonial authorities adopted a series of politico-military measures aimed to isolate this revolution from its Maghrebian and international environment. For this, the French authorities have waged a fierce war along the eastern and western borders, especially after the enactment of laws supporting this policy, in particular the law on "the right to follow" which allows the French army to prosecute the members From the NLA to Tunisian territory
which caused a series of incidents along the eastern border, including that of Saki and Sidi Youcef, which also resulted in media coverage Of the "Algerian question" within the international bodies, on the one hand, and the training of the Maghreb zone in a spiral of politico-strategic conflicts between the great powers .

Keywords : Algerian revolution, , the border battles, right tracking, Sakiet Sidi Youssef, good offices.

* المؤلف المراسل: د.عبد الوحيد جلامة ،الإيميل: djelama1987@gmail.com

مقدمة:

إن المسألة المتعلقة بالاعتداء الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية في 8 فيفري 1958م؛ تتجاوز الحلقة الضيقة الخاصة بالعلاقات التونسية–الفرنسية وعلاقة هذه الثنائية بالثورة الجزائرية وسياسة فرنسا في الجزائر خاصة وفي المغرب العربي عامة، خصوصا أنها كانت تهدف من ورائها للقضاء على مشروع الكفاح الوحدوي لبلدان المغرب العربي، الذي كان مخيفا إلى درجة كبيرة لفرنسا، كما أن المجزرة ترتب عنها أبعاد دولية سياسية وإستراتيجية وإنسانية دولية.

ويرمي هذا البحث المتواضع إلى إبراز تداعيات مجزرة قرية ساقية سيدي يوسف التونسية على منطقة المغرب العربي ما بين 1958–1962م وأيضا توضيح تداعياتها على العلاقات الفرنسية التونسية وكيف حاولت القوى السياسية الكبرى (بريطانيا–الو.م.أ)؛ استغلال المجزرة من أجل إيجاد موطئ قدم لها داخل منطقة المغرب العربي تحت ستار إصلاح ذات البين بين فرنسا وتونس في إطار ما عرف تاريخيا بالمساعي الحميدة.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

–كيف أثرت مجزرة ساقية سيدي يوسف على العلاقات الفرنسية–التونسية؟

–ما هي تداعيات التدخل الأمريكي–البريطاني على القضية الجزائرية ومنطقة المغرب العربي؟

2. تداعيات مجزرة ساقية سيدي يوسف على العلاقات التونسية –الفرنسية:

إن المتتبع للعلاقات التونسية–الفرنسية؛ يلاحظ أنها عرفت نوع من الاستقرار خلال السنوات الأولى من استقلال تونس، غير أن هذه العلاقات سرعان ما عرفت تغيرات بدءا من سنة 1957م، بسبب الاعتداءات العسكرية الفرنسية على المناطق الحدودية التونسية؛ والملاحظ أن هذه العلاقات ازدادت تأزما بعدما قام سلاح الجو الفرنسي بالجزائر بقصف المدنيين العزل في قرية ساقية سيدي يوسف مع مطلع سنة 1958م، بحجة ملاحقة فرق جيش التحرير الوطني الجزائري داخل الأراضي التونسية. (العايب، 2005، ص ص 475–476)

وعلى إثر الاعتداء الفرنسي على الساقية، سارعت الحكومة التونسية إلى اتخاذ إجراءات سريعة وردعية للرد على الاعتداءات الفرنسية، فقامت بغلق خمسة قنصليات في كل من: قابس، قفصة، الكاف، سوق الأربعاء، مجاز الباب؛ وأيضا تم طرد عدد كبير من المعمرين الغير مرغوب فيهم والمقدر عددهم بأربعمائة معمر. (مركز التوثيق اوطني التونسي، 1958، ص1)

وفي نفس الوقت أعلنت الحكومة التونسية في يوم 12 فيفري 1958م، عن منع دخول أية سفينة حربية فرنسية إلى ميناء بنزرت (le monde, 1958, p.2) وفي نفس السياق فبيوم 14فيفري من نفس السنة؛ صادق مجلس النواب على قانون ألغى معاهدة سنة 1942م والتي نصت على أن ميناء

بنزرت ميناء فرنسي ولا يشكل جزء من الأراضي التونسية. (بوقريوة، 2005-2006، ص ص241-242)

هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فأمرت الحكومة التونسية سفيرها القار بواشنطن ومندوبها القار لدى هيئة الأمم المتحدة؛ بالقيام بإجراءات سياسية من اجل التعريف بالقضية التونسية لدى الرأي العام العالمي وفي السياق اجتمع السيد "منجي سليم" مع السيد "داغ همارشولد" Dag Hammarskjöld الأمين العام للأمم المتحدة وقد استمرت المباحثات بين الطرفين لحوالي أربعين دقيقة وبعد انتهاء اللقاء سلم السفير التونسي، مذكرة بخصوص مجزرة ساقية سيدي يوسف للأمين العام؛ (جريدة العمل، 1958، ص 4) شرح من خلالها حيثيات ونتائج المجزرة، كما أشارت المذكرة إلى إمكانية تدهور العلاقات التونسية-الفرنسية في ظل تجدد مثل هذه الاعتداءات الفرنسية على المناطق الحدودية وختمت المذكرة بتبليغ الهيئة الأممية عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التونسية داخل تونس والتي تهدف كلها إلى حفظ السلم، ومن أهم ما جاء في المذكرة ما يلي:

"... في يوم 08 فيفري1958 على الساعة العاشرة صباحا استهدف الطيران الفرنسي فجأة قرية ساقية سيدي يوسف المتاخمة للحدود الجزائرية، لقد تعاقبت أسراب من الطائرات الفرنسية متكونة من 25 طائرة قامت بقصف التجمعات السكانية،...،يوم السوق الأسبوعية إذ عجت فيه المنطقة بحركة الأهالي واللاجئين الجزائريين الذين كانوا ينتظرون المساعدات التي يقدمها لهم الصليب الأحمر الدولي وبمساعدة الهلال الأحمر التونسي، ولقد استمر القصف مدة ساعة و 20 دقيقة مخلفا 79 قتيلا من بينهم 11 امرأة و 20 طفلا و 130 جريحا ،...، وقد دمر الجزء الأكبر من القرية منها المساكن والمباني المدنية ومدرسة ابتدائية بل حتى الشاحنات التابعة للصليب و الهلال الأحمرين ... إن ذلك الهجوم يعتبر اعتداء فرنسيا مسلحا ويدخل ضمن الاعتداءات المتكررة للقوات الفرنسية منذ شهر ماي 1957 والتي ينتج عنها في كل مرة خسائر بشرية، واختطاف مواطنين تونسيين ... حيث احتجت الحكومة التونسية في العديد من المرات لدى الأمين العام للأمم المتحدة عن الاعتداءات... وبأمر من الحكومة التونسية ، أبلغ مندوب تونس لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن بالوضع المتأزم الناتج عن العدوان...كما طالب مندوب تونس من السيد الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ القرار الأنجع والكفيل بإيجاد انفراج للوضع الذي يهدد أمن تونس ...". (بن فرج، 2006، ص ص 62-63)

وكرد على تدابير الحكومة التونسية؛ حاولت الحكومة الفرنسية إثارة مشكلتين جديدتين، فالمشكلة الأولى عملت من خلالها الإدارة الفرنسية على استغلال مشكلة العلاقات القنصلية من أجل صرف الأنظار عن فعلتها الشنيعة بقرية ساقية سيدي يوسف، فقامت بتكثيف النشاط السياسي والدبلوماسي داخل البلاد التونسية عن طريق سفارتها بتونس وهذه الأخيرة ما فتئت أن تكرر الاحتجاجات وتعدد

المذكرات الموجهة لكتابة الدولة للشؤون الخارجية التونسية، منذ أن أعلمتها كتابة الدولة بقرار الحكومة التونسية القائل بغلق القنصليات الخمسة؛ فرغم علم الحكومة الفرنسية بان قرار الحكومة التونسية لا يصبغ بأية صبغة عاطفية ولا يرمي إلى مقاصد مخفية، بل هو في ذاته وسيلة ترى الحكومة اتخاذها في نطاق واجب حفظ الأمن والسهر على سلامة السكان والأجانب بصورة خاصة بما فيهم الفرنسيين، وأنها أيضا في مجملها تعبر عن السيادة الوطنية وللحكومة التونسية، الحق في أن تقررها وتنفذها ضمن جملة الإجراءات المتخذة في ظل تلك الظروف الاستثنائية التي عاشتها الجمهورية التونسية في تلك الأثناء (مركز التوثيق اوطني التونسي، 1958، ص1).

أما المشكل الثاني؛ فيتمثل في إثارة الحكومة الفرنسية لمشكل الحدود التونسي –الجزائري، حيث عملت الحكومة على محورت نتائج الاعتداء على ساقية سيدي يوسف وجعلها نتيجة حتمية لغياب الأمن على طول الحدود بين تونس والجزائر، إذ حاولت الإدارة الفرنسية وضع خطط من أجل مراقبة الحدود وفي هذا السياق شكلت المجزرة، منبع لظهور فكرة حراسة الوحدات الفرنسية الموجودة في الجزائر للحدود الشرقية من أجل عزل الجزائر استراتيجيا،(la presse, 1958) وأيضا إيقاف ومنع تسرب النفوذ الأمريكي إلى منطقة المغرب العربي باعتبار أن الأمريكيون كانوا الأكثر حرصا على تكليف ملاحظين من دول الحلف الأطلسي أو من الأمم المتحدة لحراسة الحدود الجزائرية–التونسية ,la presse) . 1958)

وكرد فعل تونسي على نشاط الفرنسيين؛ برز موقف "الحبيب بورقيبة" الرافض للمساعي الفرنسية باعتبارها أهملت المشكلة الأساسية –الثورة الجزائرية– وأن هذا الإجراءات تنقص من هيبة وسيادة دولة تونس المستقلة باعتبار أن هذه القوات هي استمرار لبقاء القوات الفرنسية داخل الأراضي التونسية وكما هو معلوم أن تونس ومنذ استقلالها سنة 1956م؛ تعمل على إجلاء القوات الفرنسية عنها، لدى تمسك " الحبيب بورقيبة" بموقفه تجاه اعتبار القضية الجزائرية طرفا أساسيا في النزاع الحدودي الفرنسي–التونسي . (Paris journal, 1958)

وحول هذه القضية والمتعلقة بفكرة حراسة الحدود بواسطة قوات أممية؛ حاولت جبهة التحرير الوطني الجزائرية من خلال لسان حالها "جريدة المجاهد"، التعليق على المشروع؛ محاولة بذلك كشف الموقف الحقيقي لفرنسا منه هذا من جهة ومن جهة أخرى تحسيس هيئة الأمم المتحدة بمسئولياتها، لذا كتبت الجريدة مقالا حول الموضوع ومن أهم ما جاء فيه ما يلي: "...لكن استعمال القوات الأممية والبوليس في حراسة الحدود التونسية–الجزائرية، يناقض ما تقتضيه طبيعة القوات الأممية نفسها؛ التي لا يمكن إلا أن تسهر على السلم وأن تراقب تنفيذ توصيات هيئة الأمم المتحدة ومبادئها والتي وافقت على توصيات ترمي إلى إنهاء الحرب والتي سجلت عرض الوساطة التونسية–المغربية، لكنها لن تضع سلطتها وقواتها إلا في

خدمة السلم في الجزائر، ثم إن وضع قوات أممية من أجل حراسة الحدود معناه أن هيئة الأمم المتحدة قد غفلت عن أصل الداء وهو حرب الجزائر،...، إن البوليس ألأممي العالمي لا يمكن أن يحول إلى فرع من مصالح لاكوست ولا يمكن أن يخدم قضية الحرب النفسية بالجزائر...". (سحولي، 2008-2009، ص195)

وزيادة عن الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الفرنسية والتي حاولت بها تحوير أسباب ونتائج قصف القرية التونسية؛ سارعت أيضا إلى رفع شكوى ضد الحكومة التونسية؛ لدى مجلس الأمن من أجل تفادي خروج القضية الجزائرية من الثنائية الفرنسية-الجزائرية إلى العالمية وهذه الخطوة تعتبر هجوم دبلوماسي معاكس، يضعها في مقام المعتدى عليه السبب لذلك هو المساعدات التونسية المقدمة للثوار الجزائريين الذين ينشطون على الأراضي التونسية وأن الحكومة التونسية ليس في استطاعتها حماية أراضيها وضبطها والدليل على ذلك تواجد قواعد عسكرية لجيش التحرير الجزائري على أراضيها ومن أهم ما جاء في نص المذكرة الفرنسية يوم 15فيفري1958م، ما يلي:

"...إن الحكومة التونسية عاجزة عن حفظ الأمن على الحدود الجزائري (الفرنسية)-التونسية، وقد أنشأ الثوار الجزائريون ،...، في تونس وبتواطؤ من السلطات التونسية؛ منظمة كاملة تمكنت من خرق الحدود عدة مرات ومن القيام بعدة غارات على الأراضي الجزائرية (الفرنسية)،...، وقد أصبحت هذه المنطقة منذ شهر جويلية الماضية، قاعدة لهيئة أركان حرب جزائرية تسير العمليات في شرق الجزائر،...، زيادة على ذلك تمد تونس الجزائريين بالإعانة المباشرة من طرف القوات التونسية والحرس الوطني والسلطات التونسية، تساهم في تهريب السلاح إليهم،...، ووجود جموع من الثوار يعملون وراء الحدود ،...، فأندرنا الحكومة التونسية بسوء العاقبة إذا استمرت في إعانة الثوار، فلم تستجب لنا وكانت غارة الطائرات الفرنسية على تلك البلدة،...، وإن تحركات الجنود الفرنسيين قد منعت تماما،...، وتم إقصاء أربعمائة فرنسي،...، ووقع إغلاق قنصليات فرنسية بكل من: قفصة، مجاز الباب، قابس،الكاف، سوق الأربعاء...". (اللولب، 2006-2007، ص274)

وعلى إثر الشكوى التي قدمتها فرنسا إلى مجلس الأمن، ضد تونس في 15 فيفري 1958م واتهامها بمساعدة الثوار الجزائريين؛ قام "الحبيب بورقيبة" بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الفرنسية، فغادر على إثرها السفير التونسي السيد "المصمودي" باريس وهذه الإجراءات جاءت من أجل الحفاظ والدفاع على مقومات السيادة التونسية وفق أحكام القانون الدولي، وفي هذا الصدد أصدرت كتابة الدولة للشؤون الخارجية؛ بلاغا تعلن فيه عن رغبتها في المحاكمة لدى مجلس الأمن ومن أهم ما جاء فيها ما يلي:"أمام أعمال الاعتداءات المتكررة التي يقترفها الجيش الفرنسي وخاصة قذف ساقية سيدي يوسف بالقنابل، فإن الحكومة التونسية قررت أن تتحاكم لدى مجلس الأمن في حالة تهديد الأمن والسلم في العالم، وقد

أصدرت التعليمات إلى نائبها القار لدى هيئة الأمم المتحدة ليشرع في اتخاذ الإجراءات اللازمة". (مركز التوثيق الوطني التونسي،1958،ص 2)

وبعد هذا البلاغ، رفع "الحبيب بورقيبة" القضية التونسية إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة والذي عقد اجتماع له يوم 18 فيفري1958م، (البكوش،2008، ص53) بسبب الغارة الجوية الفرنسية على قرية ساقية سيدي يوسف؛ حيث أعلن مكتب "همرشولد" الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة أنه لم يحدث ما من شأنه تغيير الترتيبات الموضوعة لعقد اجتماع مجلس الأمن؛ (جريدة الأيام، 1958) يوم الثلاثاء وقد أبلغ أعضاء الوفد التونسي "المنجي سليم" و"محمود المستيري" بذلك.

وعلى إثر إعلان تونس بأنها ستطلب من مجلس الأمن الدولي ببحث القضية، جرت محادثات خاصة يوم 13 فيفري 1958م على الساعة 17 مساءا بين أعضاء الكتلة الآفروأسيوية في الأمم المتحدة –مع العلم أن للكتلة عضوان وهما العراق واليابان– من أجل إيجاد سبل وطرق لعرض وكسب أعضاء جدد متضامنين مع تونس؛(la dé péche, 1958, p. 1) بصفة عامة ومع القضية الجزائرية بصفة خاصة وأيضا إيجاد طرق لعرض القضية على المجلس من أجل إجباره على اتخاذ قرار حازم يكون ضد فرنسا وسياستها المطبقة في منطقة المغرب العربي. (جريدة الشعب،1958)

وفي يوم 18 فيفري 1958م، ناقش مجلس الأمن الدولي الشكوى التونسية المقدمة ضد فرنسا على الساعة العاشرة، حيث استغرق الاجتماع ساعة وثلاث دقائق وقد انتهى الاجتماع بدون اتخاذ أي قرار وبدون أن يحدد موعدا لاجتماع أخر، وأثناء أشغال المجلس وبعد إقرار جدول الأعمال والسماح لمندوب تونس السيد"المنجي سليم" بحضور الاجتماع والذي جلس بدوره مقابل مندوب فرنسا؛ وأثناء الجلسة اعترف المندوب الفرنسية بوقوع العدوان ورغبة حكومته في التعويض على الحادثة، كما تدخل خلال الجلسة المندوب البريطاني الذي أوضح وجهة نظر حكومته من خلال تصريحه بـ "...**أنها تعتبر أن المجلس يحظر عليه التدخل في الشؤون الداخلية للدول بموجب الفقرة السابعة من المادة الثامنة من ميثاق الأمم المتحدة**...". (جريدة الأيام،1958)

وقبل اختتام جلسة المجلس؛ عرضت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للمرة الثانية، اقتراح حول مشروع الوساطة الثنائية من أجل تسوية النزاع التونسي–الفرنسي –المرة الأولى كانت قبل انعقاد المجلس– والظاهر أن فرنسا وتونس عبرتا عن موافقتهما الأولية حول الاقتراح البريطاني–الأمريكي قبل عقد الجلسة ؛(le petite matin,1958, p.8) إذ أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية قبولها المبدئي للوساطة ثم أعلن بعد ذلك متحدث رسمي بلسان الحكومة التونسية عن قبول بلاده للعرض الأمريكي– البريطاني وهذا ما أكدته الحكومة التونسية فيما بعد، خصوصا بعد إصدارها بلاغا رسميا؛ قالت فيه أنها تقبل الوساطة مبدئيا، لكن لم تتفق بعد على المسائل التي ستشملها الوساطة. (جريدة الأهرام، 1958)

أما مندوب الولايات الأمريكية؛ فقد صرح بـ:"...إن قبول عرض الوساطة، ليس إلا دليل على الرغبة الصادقة في الوصول إلى حل للمشاكل القائمة بين المتنازعين..."، كما صرح في هذا الشأن مندوب السويد، حيث قال: "...إن المجلس يحسن صنعا إذ، رفع المناقشة لكي تجري مباحثات الوساطة في جو طيب...".(Le petite matin, 1958, p. 8)

أما مندوب تونس؛ فقد صرح بـ:"...إن الحكومة التونسية؛ رغبت في تسجيل العدوان الفرنسي في مجلس الأمن، لاتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة بشأنه وأعلن ترحيبه بالوساطة، لأنها جاءت من دولتين صديقتين وأكد أنها لا تريد عرقلة هذه الوساطة،...،فأعلن عن موافقة حكومته على إيقاف النظر في شكواها، لكن أعرب عن خشيته في أن تؤدي الخلافات مع فرنسا إلى إبطال مفعول الوساطة ولذلك ترغب بلاده في الاحتفاظ بطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن إذ لم تسفر الوساطة عن أية نتائج...". (جريدة الأيام، 1958)

ومن خلال هذا التصريح؛ نجد أن الحكومة التونسية وافقت على وقف ما اتخذته من إجراءات في مجلس الأمن ضد فرنسا، لكي تتيح للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أن تقوما بتسوية النزاع القائم بينها وبين فرنسا، كما أعربت عن استعدادها لسحب شكواها من مجلس الأمن في حالة موافقت فرنسا على سحب قواتها من تونس والتي قدر عددها بـ22 ألف جندي وذلك قبل 20 مارس من سنة 1958م وهو يوم عيد استقلال تونس، (جريدة الأهرام، 1958) وأيضا تقوم الحكومة الفرنسية على سحب شكواها ضد تونس لدى مجلس الامن والتي تتهم فيها تونس بإيواء أفراد جيش التحرير الوطني .

ومما سبق نستنتج أن الحكومة التونسية؛ ساهمت بقسط كبير في إخراج القضية الجزائرية من الثنائية الفرنسية–الجزائرية إلى العالمية، بفعل النشاط الدبلوماسي الكبير، داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وهذا ما ساهم في تدويلها عالميا، وفي ظل هذه الظروف بدأ ظهور طرف ثالث في الأزمة ألا وهو مشروع التسوية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والتي هدفتا من خلاله من أجل إيجاد موطأ قدم داخل منطقة المغرب العربي.

3. تداعيات مجزرة ساقية سيدي يوسف على المغرب العربي–التدخل الأمريكي البريطاني–:

إن قصف قرية ساقية سيدي يوسف، قد سرع في وتيرة تطور العلاقات التونسية–الفرنسية نحو القطيعة؛ خصوصا بعد لجوء تونس إلى هيئة الأمم المتحدة من أجل تسوية النزاع الثنائي ومع لجوء تونس إلى الهيئة الأممية؛ فهذا يعني إخراج القضية الجزائرية إلى أروقة الهيئة وتدويلها، لأن هذه المشكلة ستزيد من ضعف سيطرة فرنسا على المغرب العربي.

وفي ظل هذه الظروف وقبل عقد جلسة مجلس الأمن يوم 18فيفري 1958م لمناقشة الشكوى التونسية، سارعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى عرض وساطتهما والتي عرفت بمهمة

المساعي الحميدة؛ (بسكاك، 2011-2012، الصفحات 75-79) على الطرفين المتنازعين واللذان بدورهما قبلا هذه المساعي يوم 17 فيفري 1958م، (بلخيري، 2007، صفحة 107) وكانت تهدف هذه المساعي إلى تقريب الرؤى والمواقف بين تونس وفرنسا هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت تهدف إلى تجنب التداول العلني للمشكل والذي إذا ما تم تداوله سوف يضع أعضاء الحلف الأطلسي، في وضعية محرجة وصعبة ودقيقة. (Anderson, 1970, p. 38)

ومن الأسباب التي جعلت الإدارة الأمريكية تعرض وساطتها لحل الخلاف التونسي-الفرنسي، عقب الاعتداء على قرية ساقية سيدي يوسف ما يلي:

- ضعف مؤسسات الجمهورية الفرنسية الرابعة وتأثير سياستها بالجزائر على استقرار الحلف الأطلسي. (العايب، العلاقات الفرسنية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962م، 2009-2010، صفحة 196)

- الخطر الذي يمثله النظام الفرنسي على سلامة فرنسا والحلف الأطلسي.

- ضعف السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، حيث عجزت عن إيجاد حلول سلمية لها ولجوءها إلى اعتماد القوة العسكرية من جهة ومن جهة أخرى اعتماد سياسة الكرسي الشاغر في جلسات الأمم المتحدة. (الصغير، 2005، الصفحات 195-196)

- التخوف من إمكانية تسرب وامتداد النفوذ السوفيتي نحو منطقة شمال إفريقيا، نتيجة لتزايد عداء شعوبها للغرب جراء الحرب الفرنسية في الجزائر. (زقادة، 2011-2012، صفحة 79)

- عزل مصر وسياستها التحررية عن الأقطار المغاربية. (الجزائري، (د-ت)، صفحة 27)

وبعد قبول فرنسا وتونس المساعي الحميدة للو.م.أ وبريطانيا، شكلتا لجنة مكونة من السيد" روبير مورفي" Robert Murphy وكيل كاتب الدولة للخارجية الأمريكية والسيد "هارولد بيلي" Harold Beely مستشار بالخارجية البريطانية، من أجل القيام بمساعي التوفيق الرامية إلى تصفية العلاقات بين فرنسا وتونس،(Le Petite matin, 1958) وعلى إثر تشكيل هذه اللجنة حاولت الإدارة الفرنسية تحديد وحصر مهام أصحاب المساعي الحميدة في النقاط التالية:

-النظر إلى وضعية الجنود الفرنسيين داخل الأراضي التونسية، الذين منعوا من التجوال والتزود بالمؤن.

-مراقبة الحدود الجزائرية-التونسية، عن طريق لجنة مختلطة تونسية وفرنسية وتكون هذه اللجنة تحت قيادة شخص يعينه رئيس هيئة الأمم المتحدة.

-إقامة منطقة محرمة وراء خط موريس، تكون كخط دفاعي ثاني ملغم داخل التراب الجزائري تمنع فيها جميع الحركات.

–المساعي الحميدة تكون من أجل الإشراف على عملية استئناف المفاوضات الثنائية حول النزاع الفرنسي–التونسي.(Anderson, 1970, pp. 43–44)

ومن خلال هذه النقاط؛ نجد أن الحكومة الفرنسية وأصحاب المساعي الحميدة، قد أهملوا ذكر القضية الجزائرية التي تعتبر لب النزاع بين الطرفين مع إهمالهم أيضا لمشكلة بنزرت، وفي هذا السياق صرح وزير خارجية بريطانيا في مجلس النواب الإنجليزي، قائلا: "...إن بريطانيا تعمل على إزالة التوتر والوصول إلى حل بين فرنسا وحكومة السيد بورقيبة، ولكن لا يمكن لبريطانيا العظمى بمناسبة هذا التوتر أن تتدخل في القضية الجزائرية التي هي قضية فرنسية محضة...". (مركز التوثيق الوطني التونسي، 1958، ص2)

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت تهدف من عدم التطرق إلى القضية الجزائرية، لمحاولة خنق وحصار واحتواء آثار وتداعيات الأزمة على المستوى الدولي وحتى لا تترك الفرصة لجبهة التحرير وقيادتها باستغلال الأزمة دوليا. (العايب، العلاقات الفرسنية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942–1962م، 2009–2010، ص194)

أما موقف الحكومة الفرنسية من المساعي الحميدة، فيمكن استنتاجه من خلال تصريح "فيلكس غايار" والذي صرح بما يلي: "...**إن فرنسا لن تتنازل أبدا عن حقوقها في بنزرت، تلك الحقوق المبنية على معاهدات بين الدولتين الفرنسية والتونسية، كما أن الحكومة عازمة فيما يتعلق بالوساطة الإنجليزية–الأمريكية،...، على عدم قبولها إذا كان فيها أدنى تدخل في قضية الجزائر التي هي – قضية فرنسية–، كما أن فرنسا لا تقبل خروج جنودها من الأراضي التونسي**...". (مركز التوثيق الوطني التونسي،1958، ص2)

وفي نفس السياق، صرح وزير الشؤون الخارجية الفرنسي "كريستيان بينو"Kristian pineau، بأن: "...المساعي الحميدة لا يمكن لها أن تنطبق على المسألة الجزائرية، فهي ببساط تعني تقريب المعنيين بالأمر تونس وفرنسا وضمان مهمة الربط الهادفة إلى تهدئة الأزمة في انتظار ربط المحادثات مع تونس، وأن ما يهمه حاليا، هي وضعية الجيوش الفرنسية في تونس،...، ومراقبة الحدود،...، وهو يقبل في النهاية الجلاء العسكري بشرط الحفاظ على بنزرت،...، ويبقى الهدف الدائم عزل الجزائر وتحييد تونس التي يجب عليها الكف عن التدخل لفائدة الجزائريين واعتبارها شريكا في الأمر...". (البكوش،2008، ص54)

وفي المقابل كان "الحبيب بورقيبة"، يريد انتهاز فرصة المساعي الحميدة، من اجل الوصول إلى عمق الخلاف التونسي–الفرنسي والذي يدور حول مسألة معالجة استقلال الجزائر وأيضا مسألة الجلاء عن

الأراضي تونس بما في ذلك قاعدة بنزرت باعتبار هذا الجلاء نتيجة منطقية للاستقلال وفي نفس الوقت الإبقاء على فكرة اللجوء إلى مجلس الأمن واردة في حالة تشبث فرنسا بموقفها(L'aurore, 1958) .

وفي ظل هذه الظروف بقى القائمان على المساعي الحميدة خمسين يوما، يتنقلان من عاصمة إلى أخرى من أجل ربط العلاقة بين الحكومتين وإيجاد حل وسط للمسائل العالقة بين الطرفين (البكوش، 2008، صفحة 55)ومن خلال محاولتهما لربط العديد من المحادثات واللقاءات، وجد كل من "بيلي" و"مورفي"؛ أن مهمتهما محصورة بين تعنت وتمسك الطرفين المتنازعين، فالطرف الفرنسي تمسك بمسألة بقاء وحرية تنقل أفراد الجيش الفرنسي داخل الأراضي التونسية مع تصفية القواعد العسكرية لجيش التحرير الجزائري الموجودة بالأراضي التونسية وأيضا إخضاع المناطق الحدودية تحت مراقبة لجنة تونسية–فرنسية، تراقب تنقلات الغرباء، أما الطرف التونسي فقد تمسك بضرورة جلاء القوات الفرنسية عن البلاد وأيضا إدخال القضية الجزائرية في المشاورات من أجل إيجاد حل سلمي لها.

وبالرجوع إلى الموقف الفرنسي؛ فنجد أن الحكومة الفرنسية بدأت تتخوف من التدخل الأمريكي المتزايد في منطقة المغرب العربي، إذ حاول "غايار" أن يبقي أمريكا على الحياد ويحتفظ بمفاتيح الموقف في منطقة المغرب العربي في أيدي الاستعمار الفرنسي، من خلال تقديمه مشروع تحت اسم مجموعة البحر الأبيض المتوسط الدفاعية أمام البرلمان الفرنسي في يوم 7 مارس 1958م، (الجزائري، (د–ت)، صفحة 35) وأثناء انعقاد المجلس الوطني، ألقى "فيلكس غايار"خطابا عقب فيه على المساعي الأمريكية–البريطانية؛ جاء فيه على الأخص ما يلي:"... إن الحل الوحيد للمشكل الذي يواجهنا هو تحقيق مجموعة فرنسا–المغرب، لقد آن الأوان لتحقيق تعاون اقتصادي من اجل استغلال ثروات الصحراء، لقد آن الأوان لأن ننظم مع بلدان البحر الأبيض المتوسط محورا للدفاع المشترك، يمتد من الشمال إلى الجنوب وهذا المحور يعد تتمة طبيعية للحلف الأطلسي وفي هذه المجموعة تستعيد الجزائر الفرنسية مكانتها بعد أن تكون قد تمتعت بحريتها الإدارية التي يضمنها القانون الإطاري...". (الميلي، 2002، ص ص334–335)

ويمكن تلخيص مشروع "غايار" في نقطتين أساسيتين هما:

–إبرام اتفاق للتعاون الاقتصادي بين الأقطار الثلاثة المتاخمة للصحراء وهي: ليبيا، تونس، المغرب الأقصى من جهة وبين فرنسا من جهة أخرى.

–إبرام حلف دفاعي خاص بالحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط يشمل كل من: ايطاليا، اسبانيا إلى جانب فرنسا ودول شمال إفريقيا وتقحم فيه الجزائر رغما عنها حتى تسكت كل الأصوات التي تؤيد الثورة خاصة في تونس وليبيا ومراكش. (العايب، حادثة ساقية سيدي يوسف فيفري 1958 وبداية الإهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي، 2005، ص473)

أما الموقف التونسي؛ فنستشفه من خلال تصريح "الحبيب بورقيبة"، عند استضافته لكل من "هارولد بيلي" و"روبير مورفي"، حيث قال: "...**إن مهمتكما ستفشل حتما إذا لم تتطرق بعمق لجوهر القضية وهي مسألة الجزائر**..."، (العايب، العلاقات الفرسنية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962م، 2009-2010، ص 194) هذا فيما يخص القضية الجزائرية أما فيما يخص قبول لجنة المراقبين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود التونسية-الجزائرية؛ (مركز التوثيق الوطني التونسي، 1958، صفحة 1) يكون شريطة أن تكلف هذه اللجنة بإجراء انتخابات في الجزائر وهذا الإجراء غير مقبول من قبل السلطات الفرنسية باعتباره يمس بسيادة البلاد. (بوقريوة، 2005-2006، ص 246)

وبهذا اعتبرت الحكومة التونسية الجهود الأمريكية-البريطانية، لتسوية النزاع الدائر في المنطقة غير ناجعة إلا بعد جلاء القوات الفرنسية عن تونس وتدخل هيئة الأمم المتحدة لصالح حل القضية الجزائرية وبفعل هذه المستجدات رفض الرئيس التونسي، ما جاء به "بيلي" و"مورفي" والذي يقوم على وجود لجنة للمراقبة موجودة في الجزائر بإمكانها أن تتوجه إلى تونس في حالة وجود أي طارئ وذلك لأنه لا يريد أن يضع نفسه في أي موقف يجعله واقفا إلى جانب فرنسا ضد جبهة التحرير الوطني. (مركز التوثيق الوطني التونسي، 1958، ص ص1-2)

أما موقف الطرف الفرنسي، فكان الأكثر تصلبا بسبب رفض الجمعية الوطنية، لمشروع حكومة "غايار" حيث ظهرت معارضة عنيفة بين أوساط أعضاءها أدت في الأخير ظهور أزمة سياسية وفي هذا المجال صرح "منديس فرانس" في 13 مارس 1958م قائلا: "...**إن** هذا المشروع قد أثار جزعة إذ أنه ينعي فرنسا من مراكز السيطرة في شمال إفريقيا..." كما أعلن السكرتير العام للحزب الاشتراكي الجمهوري "روجر فريس"، معلقا على المشروع، قائلا : "...إنه يؤدي مباشرة إلى تدويل المشكلة الجزائرية...".(الجزائري، (د-ت)، ص35)

ولا شك أن إثارة هذا الموضوع الدفاعي في هذا الظرف بالذات، كان يعني أن فرنسا إذا كانت تقبل بالهيمنة الأمريكية في نطاق الحلف الأطلسي؛ فإنها غير مستعدة لأن تمتد هذه الهيمنة بشكل مباشر على أقطار المغرب العربي، ومن هنا جاء الرفض الفرنسي لتبعات المساعي الحميدة في الأزمة الفرنسية-التونسية، وأمام تصلب الطرفين دخلت الوساطة الأمريكية-البريطانية في مرحلة خطيرة جدّا خصوصا بعد إيقاف المحادثات بين المسؤولين الفرنسيين ومورفي وبيلي؛ فنلاحظ أن موقف الحكومة التونسية قد تصلب منذ وصول الوسيطين إلى تونس فهي تطالب بان تعترف فرنسا بالسيادة التونسية على قاعدة بنزرت وتطالب بالجلاء التام قبل دراسة مسألة مراقبة الحدود وفرض الحياد على الحدود التونسية-الجزائرية وهذه الحالة تؤدي لا محالة إلى التناقض، ففرنسا تطلب تأسيس لجان حيادية في المطارات قبل الجلاء عنها(Paris journal, 1958, p.5) .

ورغم ظهور علامات فشل المساعي؛ إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تيأس بسبب حرصها الشديد على تطويق آثار وانعكاسات مجزرة ساقية سيدي يوسف ومحاولة أيضا استغلالها في إيجاد فتحة لتسريب نفوذها؛(La Presse,1958) إلى داخل منطقة المغرب العربي ولتجسيد ذلك عملت على ما يلي:

-ترويج أخبار عن طريق الصحف، خلاصتها أن أحد رجلي المساعي الحميدة وهو الأمريكي "روبير مورفي" والذي يعتبر صديقا لفرنسا، كان قد اتصل بمحمد الخامس أثناء زيارة الرئيس الأمريكي "روزفلت" للمغرب في خضم الحرب العالمية الثانية من أجل ترسيخ فكرة أن أمريكا تتفهم مطالب الحركات الوطنية في المغرب العربي وأن هذا التفهم لم يكن وليد الصدفة والظروف التي حفت بحادثة الساقية وبهذا تكون أمريكا قد قدمت بديلا أمريكيا عن الاستعمار الفرنسي في المنطقة.

-تدخل الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" شخصيا في الموضوع، إذ أن واشنطن لم تكن لتسمح بفشل مساعيها، ليس فقط للانعكاسات السلبية التي ستترتب على مخططاتها ولكن أيضا لأن القضية كانت تتعلق بالحيلولة دون انجرار الحركات الوطنية المغاربية (تونس- المغرب) إلى صف الثورة الجزائرية. (الميلي، 2002، ص ص 235-236)

وفي هذا الإطار أرسل "إيزنهاور" رسالة إلى رئيس الحكومة الفرنسي "فيلكس غايار" في 11 أفريل 1958م،(Anderson, 1970, p. 53) أكد فيها على ضرورة العودة إلى السلم في إفريقيا الشمالية؛ لارتباط مصالح بلاده بالمنطقة وفي نفس السياق صرح السيد "دلاس" Dulles في بعض التجمعات الشعبية في كل من مدينتي سياتل Seattle وواشنطن Washington ؛ بما يلي :"...إن عام 1958م، سيكون أخر عام للحرب في الجزائر وأن الولايات المتحدة الأمريكية، لن تغير نيتها في طرح القضية الجزائرية أمام منظمة الأمم المتحدة، حسب ما تمليه الاعتبارات القانونية...". (Hartmut, 1999, p. 144)

ونتيجة لهذه الضغوطات الأمريكية؛ استجاب "فيلكس غايار" إلى مطالب الرئيس الأمريكي وأبدى استعداده لاستئناف الاتصالات مع الحكومة التونسية في نطاق المساعي الحميدة، وبرضوخ "غايار" للضغط الأمريكي ازداد وضعه السياسي حرجا وتأزما؛ خصوصا بعد أن اتهمه بعض النواب في المجلس الوطني الفرنسي، بالضعف أمام المناورات الأمريكية-البريطانية، وفي نفس الوقت ظهر تيار استعماري متطرف تزعمته قيادة الأركان العسكرية بالجزائر، ما فتئ أن سارع في اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تدعم حركات التحرر في إفريقيا من أجل أن تأخذ مكانة الاستعمار الأوروبي وقد دعم في ذلك موقف بالعودة إلى قضية الفيتنام بهدف مقاومة النفوذ الأمريكي؛ (الميلي، 2002، ص 336) ونتيجة لهذه المواقف، بدأت فرنسا تعيش وضع سياسي داخلي متأزم؛ أدى بالبرلمان في الأخير إلى اتخاذ قرار

إسقاط حكومة "فيلكس غايار" في يوم 15 أفريل 1958م وهو الشيء الذي أدى إلى إفشال المساعي الحميدة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بين فرنسا وتونس. (بوقريوة، 2005-2006، ص ص 246-247)

والواضح أن أزمة إقالة الحكومة الفرنسية؛ لم تكن مجرد أزمة وزارية كما كان الشأن سابقا عند سقوط حكومات الجمهورية الرابعة، فوجود حرب الجزائر وتواصلها بعنف وفشل الجيش الفرنسي في القضاء عليها وتزايد بوادر تدويل القضية الجزائرية عالميا، ضاعف من تعميق الأزمة الداخلية الفرنسية حتى أصبحت أزمة نظام، وفعلا لم تلبث الجمهورية الرابعة أن سقطت؛ إذ لم تعمر حكومة "فليملان" التي خلفت حكومة "غايار"، إلا أياما معدودات، لتحل محلها جمهورية خامسة قامت بين مخاوف حرب أهلية في فرنسا وتهديدات الجيش الفرنسي المحارب بالتدخل العنيف والاستيلاء على الحكم بصورة أو بأخرى.

والملاحظ أن هذه الظروف، كانت من وراء اعتلاء الجنرال "شارل ديغول" سدة الحكم كمنقذ لفرنسا في أوائل شهر جوان 1958م على إثر الانقلاب العسكري الذي قام به بعض الجنرالات في 13 ماي 1958م، ونظرا لسمعته بين الدول فقد حاول بسياسته تقزيم الثورة والتقليل من الضغط الدولي المسلط على فرنسا بسبب القضية الجزائرية، فهذه المستجدات دفعت بالحكومة الأمريكية إلى دعم المبادرات الرامية إلى حل القضية الجزائرية إقليميا، معتمدة في ذلك على تصريحات ديغول نفسها؛ القائلة بإقامة حكم ذاتي في الجزائر وحق تقرير المصير.

خاتمة:

في نهاية البحث يمكن استنتاج ما يلي:

-أن قصف الطيران الفرنسي لساقية سيدي يوسف لم يكن مجرد حادثة، بل كان مجزرة مدبرة راح ضحيتها العشرات من النساء والأطفال والشيوخ العزل.

-إن الصدى الإعلامي لهذه المجزرة، كان كبيرا جدا، حيث ساهم في التعريف بالقضية الجزائرية لدى العديد من دول العالم، التي سارعت إلى استنكار هذه الحادثة وإعلان تعاطفها مع القضية الجزائرية.

-لقد استفادت تونس من هذه المجزرة المرتكبة على أراضيها، فبفضل المجزرة أثارت الحكومة التونسية فكرة حرب الجلاء من أجل استكمال استقلالها وطرد الجيش الفرنسي المتبقي على الأراضي التونسية داخل القواعد العسكرية، كالمطالبة باسترجاع قاعدة بنزرت.

-لقد فتحت مجزرة ساقية سيدي يوسف الباب أمام، الولايات المتحدة الأمريكية لتجد لها موطئ قدم في منطقة الشمال الإفريقي، من خلال المشروع السياسي مع حليفتها بريطانيا والذي سمي "بالمساعي الحميدة" بهدف حل الخلاف الفرنسي-التونسي.

-لقد أثبتت هذه المجزرة، عقم وفشل السياسة الاستعمارية الهادفة للقضاء على الثورة التحريرية الجزائرية.

–لقد أدت هذه المجزرة إلى تعبيد الطريق أمام الجنرال ديغول للوصول إلى الحكم في شهر ماي من سنة 1958م.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– بسكاك، مختار.(2011–2012). حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي. مذكرة ما جستير ، 75–79. وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة وهران.

– البكوش، الهادي.(2008). الإعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف الوقائع والاحداث. (أحمد العايد، ومحمد بلحاج، المترجمون) تونس، تونس: منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

– بلخيري، عبد الكريم.(2007).العلاقات الامريكية الجزائرية 1954–1980م توازن بين المصالح والمبدأ.(سمير حشاني، المترجمون) الجزائر، الجزائر: دار الكرامة للطباعة والنشر والاتصال.

– بن فرج، المنصف.(2006). ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف. (الهادي البكوش، المترجمون) الشرقية، تونس: مطبعة المغرب للنشر.

– بوقريوة، لمياء.(2005–2006). العلاقات الجزائرية التونسية 1954–1962. أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر. وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، الجزائر: جامعة وهران.

– الجزائري، مسعود. ((د–ت)). مشاريع ديغول في الجزائر.القاهرة، مصر: الدار القومية للطباعة والنشر.

– د.ن. (11 فيفري، 1958).السيد المنجي سليم يقابل المستر دالس والمستر همارشولد.جريدة العمل، 4.

– د.ن.(17 فيفري، 1958). تونس تشكو فرنسا إلى مجلس الامن. جريدة الشعب .

– د.ن.(17 فيفري، 1958). مجلس الأمن سيجتمع يوم الثلاثاء المقبل لبحث العدوان الفرنسي على تونس. جريدة الايام .

– د.ن.(18 فيفري، 1958). تونس وفرنسا تقبلان وساطة أمريكا وبريطانيا نشاط دبلوماسي في العواصم الأربع قبل انعقاد مجلس الأمن. جريدة الاهرام .

– د.ن.(19 فيفري، 1958). تونس تسحب شكواها من مجلس الأمن إذا سحبت فرنسا قواتها من الأراضي التونسية. جريدة الاهرام .

– د.ن.(19 فيفري،1958). مجلس الامن الدولي ناقش الشكوى التونسية ضد فرنسا. جريدة الأيام .

– زقادة، الشاذلي.(2011–2012). الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962م. ماجستير تخصص علوم سياسية فرع العلاقات الدولية . باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.

– سحولي، بشير.(2008–2009). الثورة الجزائرية وعلاقاتها بالعالم العربي 1945–1962 تونس نموذجا. ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر.سيدي بلعباس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر: جامعة الجيلالي اليابس.

–الصغير، مريم. (2005). القضية الجزائرية في المنظور السياسي الامريكي. حولية المؤرخ (5)، ص ص 195–196.

– العايب ،معمر.(2009–2010).العلاقات الفرسنية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942–1962م. دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر.تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

– العايب، معمر.(2005). حادثة ساقية سيدي يوسف فيفري 1958 وبداية الإهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي. حولية المؤرخ (3–4).

– اللولب، حبيب حسن.(2006–2007). التونسيون والثورة الجزائرية 1954–1962م. دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر.الجزائر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة الجزائر.

– مركز التوثيق الوطني التونسي.(1958).أحداث ساقية سيدي يوسف. كتابة الدولة للشؤون الخارجية . تونس: مركز التوثيق الوطني التونسي.

– مركز التوثيق الوطني التونسي.(1958).التقارب في وجهات النظر التونسية–الفرنسية حول النزاع القائم بين الحكومتين. كتابة الدولة للاخبار. تونس: وزارة الخارجية التونسية.

– مركز التوثيق الوطني التونسي.(1958).المساعي الحميدة. تونس: مركز التوثيق الوطني التونسي.

– مركز التوثيق الوطني التونسي.(1958).الوساطة لا تمس المشكل الجزائري ولا قاعدة بنزرت. وزارة الداخلية. تونس: نشرة إذاعة تونس.

– مركز التوثيق اوطني التونسي.(1958).إعلان كتابة الدولة للاخبار والإرشاد. وزارة الداخلية. تونس: مركز التوثيق الوطني التونسي.

– محمد ابراهيم.(2002).النضال المشترك في الحقل الجماعي المغاربي. مجلة الذاكرة الوطنية (عدد خاص)، ص ص 334–335.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- Anderson, l. j. (1970). The 1958 good offices mission and its implications for French-American relations Under the Fourth Republic. Master of Arts in History , America: Portland State University.
- Hartmut, E. (1999). La guerre d'Algérie 1954-1962. La transition d'une France à une autre, le passage de la IVème à la Vème République. Paris, France: Editeur publisud.
- S.E. (1958, février 14). Le groupe AFRO Asiatique se réunit. la dépche.
- S.E. (1958, mars 29). M. Gaillard à MM. Bons offices, Non-ingérence signifie contrôle efficace de la frontiére Algéro-Tunisienne. la presse .
- S.E. (1958, février 28). Paris recherche une formule de contrôle de frontière Algéro-tunisienne. la presse .
- S.E. (1958, avril 6). Pas de contre-propositions Tunisiennes sur le contrôle de la frontière, Tunis : il dépend des U.S.A et de l'Angleterre que les Bons offices continuent ou échouent. La Presse .
- S.E. (1958, février 10). Tunis : recors possible aux nations unies, mais Bourguiba lance un appel an calme. L'aurore .
- S.E. (1958, février 13). les développements de l'affaire de sakhiet-sidi-youssef l'entrée de bizerte interdite aux navires français. le monde
- S.E. (1958, févreir 19). La position Française Après L'acceptation des Bons offices Anglo-U.S. Le Petite Matin.
- S.E. (1958, févreir 19). Le débat au conseil de sécurité sur le litige franco-tunisien. Le Petite matin.
- S.E. (1958, févreir 19). Le débat au conseil de sécurité sur le litige franco-tunisien, L'opinion Américaine. Le Petite matin.
- S.E. (1958, avril 5). Bourguiba ne veut pas d'observateurs de L'O.N.U a la frontière Algérienne. Paris journal.
- S.E. (1958, avril 5). Bourguiba neveux pas d'observateur de l'O.N.U. a la frontière Algérienne. Paris journal .